

Distr.: General  
28 May 2010  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## لجنة المؤتمرات

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

٣٠ آب/أغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

## جدول الأعمال وبرنامج العمل لعام ٢٠١٠

أقرت لجنة المؤتمرات، في دورتها التنظيمية المعقودة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠، جدول أعمال دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٠ استناداً إلى مشروع جدول أعمال اقترحه الأمانة العامة في مرفق الوثيقة A/AC.172/2010/L.1. وبناء على ذلك، يصدر جدول الأعمال المعتمد للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠ في هذه الوثيقة. ووفقاً للجزء واو من مرفق قرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨، فإن جميع المسائل المتعلقة بإدارة المؤتمرات والتي يُبلّغ عنها بانتظام في إطار بند جدول الأعمال المعنون "خطة المؤتمرات" ستُدرج في تقرير شامل واحد. وسيصدر مشروع جدول مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة المنقح لعام ٢٠١١ كوثيقة مستقلة.

وقد اعتمدت لجنة المؤتمرات أيضاً، في دورتها التنظيمية، مواعيد دورتها الموضوعية التي ستعقد في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وسيسير برنامج عمل اللجنة على نفس النمط المتبع في السنوات السابقة: أي أن اللجنة ستجتمع رسمياً في ٣٠ آب/أغسطس و ١ و ٣ أيلول/سبتمبر، مما سيفسح لها المجال يومي ٣١ آب/أغسطس و ٢ أيلول/سبتمبر لإجراء مشاورات غير رسمية ولتجهيز مشروع التقرير. وكما جرت العادة، سيُحدّد موعد للتداول بالفيديو خلال الدورة الموضوعية بمشاركة مسؤولي إدارة المؤتمرات في جنيف وفيينا ونيروي، وسيُعلن عن موضوعه في وقت لاحق.

## جدول أعمال الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - جدول المؤتمرات والاجتماعات:



- (أ) طلبات الاستثناء من أحكام الفقرة ٧ من الجزء "الأول"، من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠؛
- (ب) اعتماد مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات المنقح لعام ٢٠١١ والمسائل المتصلة به؛
- (ج) حالات الخروج عن الجدول في ما بين الدورات لعام ٢٠١٠ والمسائل المتصلة بها.

### ٣ - إدارة الاجتماعات:

- (أ) استخدام موارد خدمات المؤتمرات ومرافقها:
- ١' الإحصاءات المتعلقة باجتماعات أجهزة الأمم المتحدة والمشاورات مع الهيئات/الرسائل الموجهة إليها بشأن استخدام موارد خدمات المؤتمرات المتاحة لها؛
- ٢' توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات الهيئات التي يحق لها الاجتماع "حسب الاقتضاء"؛
- ٣' توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء؛
- ٤' استخدام مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛
- ٥' استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛
- (ب) آثار المخطط العام لتجديد مباني المقر والاستراتيجية الرابعة (نهج التنفيذ التدريجي)، على الاجتماعات التي تُعقد في المقر أثناء تنفيذه.

### ٤ - الإدارة الكلية المتكاملة.

- ٥ - المسائل المتعلقة بالوثائق والمنشورات.
- ٦ - المسائل المتعلقة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية.
- ٧ - تنظيم الأعمال.
- ٨ - اعتماد التقرير.

## الشروح

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

٢ - جدول المؤتمرات والاجتماعات

(أ) طلبات الاستثناء من أحكام الفقرة ٧ من الجزء الأول، من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠

طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٥ من قرارها ٢٠٢/٤٧ ألف، جميع الأجهزة الفرعية التابعة لها بالامتنثال لأحكام الفقرة ٧ من الجزء الأول من قرارها ٢٤٣/٤٠، التي قررت بموجبها ألا تعقد أية هيئة فرعية تابعة للجمعية اجتماعات في مقر الأمم المتحدة خلال الدورة العادية للجمعية العامة، إلا بإذن صريح منها.

ووفقاً للإجراء الذي وضعته اللجنة في دورتها لعام ١٩٨٦ وأعادته تأكيده في دورتها لعام ١٩٩٢، ينبغي لرؤساء الأجهزة الفرعية التابعة للجمعية العامة، التي ترغب في الاجتماع في المقر أثناء الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة، تقديم طلباتهم إلى رئيس اللجنة لكي تنظر فيها اللجنة.

الوثائق: رسالة موجهة من رئيس لجنة المؤتمرات إلى رئيس الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة (A/65/--).

(ب) اعتماد مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات المنقح لعام ٢٠١١ والمسائل المتصلة به

أقرت الجمعية العامة، في الفقرة ٢ من الجزء الأول من قرارها ٢٣٠/٦٤ مشروع جدول مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٠ و ٢٠١١، بصيغته المقدمة من لجنة المؤتمرات، آخذة في الاعتبار ملاحظات اللجنة، ورهنا بأحكام هذا القرار، وأذنت الجمعية العامة للجنة المؤتمرات، في الفقرة ٤ من نفس الجزء، بأن تدخل على جدول المؤتمرات والاجتماعات لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ أي تعديلات قد تصبح ضرورية نتيجة للإجراءات والقرارات التي تتخذها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

الوثائق: مشروع جدول مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة المنقح لعام ٢٠١١ (A/AC.172/2010/L.2).

وطلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٣ من نفس الجزء، إلى الأمين العام أن يدرس جدوى جميع الخيارات والمقترحات المتعلقة بإدخال تعديلات على جدول المؤتمرات والاجتماعات والرامية إلى معالجة مشكلة توافر الوثائق للجنة الخامسة والآثار المترتبة على

هذه الخيارات والمقترحات، للنظر فيها في الوقت المناسب، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين عن طريق لجنة المؤتمرات. وستقدم الأمانة العامة تقريراً عن هذه المسألة.

### (ج) حالات الخروج عن الجدول في ما بين الدورات في عام ٢٠١٠ والمسائل المتصلة بها

ستُوفر مجموعة طلبات الخروج في ما بين الدورات عن جدول المؤتمرات والاجتماعات الموافق عليه لعام ٢٠١٠ مشفوعة بالإجراءات التي تتخذها لجنة المؤتمرات لإدراجها في تقرير اللجنة.

### ٣ - إدارة الاجتماعات

#### (أ) استخدام موارد خدمات المؤتمرات ومرافقها

#### ١٠ الإحصاءات المتعلقة باجتماعات أجهزة الأمم المتحدة والمشاورات مع الهيئات/الرسائل الموجهة إليها بشأن استخدام موارد خدمات المؤتمرات المتاحة لها

رحبت الجمعية العامة، في الفقرة ٣ من الجزء الثاني - ألف من قرارها ٢٣٠/٦٤، بالخطوات التي اتخذتها الهيئات التي عدلت برامج عملها تحقيقاً للاستخدام الأمثل لموارد خدمات المؤتمرات، وطلبت إلى لجنة المؤتمرات مواصلة مشاوراتها مع أمانات ومكاتب الهيئات التي لا تستخدم بشكل كامل موارد خدمات المؤتمرات المخصصة لها.

وستُدرج في تقرير الأمين العام البيانات الإحصائية والتحليلات المتعلقة بالاستخدام المعتمَر والفعلي لموارد المؤتمرات المخصصة لعينة أساسية من الهيئات. وسيقدم الرئيس تقريراً شفويًا عن المشاورات التي أجراها مع الهيئات التي لا تستخدم بشكل كامل موارد خدمات المؤتمرات المخصصة لها.

#### ٢٠ توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات الهيئات التي يحق لها الاجتماع "حسب الاقتضاء"

لاحظت الجمعية العامة، في الفقرة ٥ من الجزء الثاني - ألف من قرارها ٢٣٠/٦٤، أن النسبة المئوية للاجتماعات التي عقدتها الهيئات التي يحق لها الاجتماع "حسب الاقتضاء" والتي وُفِّرت لها خدمات الترجمة الشفوية في نيويورك في عام ٢٠٠٨ بلغت ٩٠ في المائة بالمقارنة مع نسبة ٨٨ في المائة في عام ٢٠٠٧، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تقديم التقارير، عن طريق لجنة المؤتمرات، عن توفير خدمات المؤتمرات لهذه الهيئات.

وستقدم الأمانة العامة تقريراً عن هذه المسألة.

### ٣٠ توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء

أقرت الجمعية العامة، في الفقرة ٦ من الجزء الثاني - ألف من قرارها ٢٣٠/٦٤، بأهمية الاجتماعات التي تعقدها المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء في سير العمل في دورات الهيئات الحكومية الدولية بطريقة سلسة، وطلبت إلى الأمين العام أن يكفل، قدر الإمكان، تلبية جميع الطلبات لتوفير خدمات المؤتمرات لاجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء وأن يبلغ مقدمي هذه الطلبات في أبكر وقت ممكن بشأن توافر خدمات المؤتمرات، بما في ذلك الترجمة الشفوية، وبشأن أي تغييرات قد تطرأ قبل عقد الاجتماعات. وفي الفقرة ٧ من الجزء نفسه، أعربت الجمعية العامة عن أسفها لكون النسبة المثوية للاجتماعات التي عقدتها المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء والتي وُفِّرت لها خدمات الترجمة الشفوية في مراكز العمل الرئيسية الأربعة، بلغت ٧٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع نسبة ٨٤ في المائة في عام ٢٠٠٧، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل اتباع وسائل مبتكرة للتصدي للصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء نتيجة لعدم توفير خدمات المؤتمرات لبعض الاجتماعات التي تعقدها المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة عن طريق لجنة المؤتمرات. وستقدم الأمانة العامة تقريراً عن هذه المسألة.

### ٤٠ استخدام مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

لاحظت الجمعية العامة في الفقرة ٩ من الجزء الثاني - ألف من قرارها ٢٣٠/٦٤ مع الارتياح أنه جرى، وفقاً لعدد من قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك الفقرة ٩ من الجزء الثاني - ألف من القرار ٢٤٨/٦٣، وطبقاً لقاعدة عقد الاجتماعات في المقر، عقد جميع اجتماعات هيئات الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في نيروبي، في المقر بنيروبي في عام ٢٠٠٨، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الخامسة والستين عن طريق لجنة المؤتمرات.

وستقدم الأمانة العامة تقريراً عن هذه المسألة.

### ٥٠ استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لاحظت الجمعية العامة مع التقدير، في الفقرة ١٠ من الجزء الثاني - ألف من قرارها ٢٣٠/٦٤، استمرار جهود ومبادرات الترويج التي يضطلع بها القائمون على إدارة مركز

المؤتمرات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا والتي أدت إلى استمرار الاتجاه نحو زيادة استخدام المباني في عام ٢٠٠٨. وفي الفقرة ١١ من الجزء نفسه، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل بحث سبل زيادة استخدام مركز المؤتمرات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، مع مراعاة معايير العمل الأمنية الدنيا في المقر، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

وستقدّم الأمانة العامة تقريراً عن هذه المسألة.

#### (ب) آثار المخطط العام لتجديد مباني المقر، الاستراتيجية الرابعة (نهج التنفيذ التدريجي)، على الاجتماعات التي تعقد في المقر أثناء تنفيذه

طلبت الجمعية العامة إلى لجنة المؤتمرات، في الفقرة ٣ من الجزء الثاني - باء، من قرارها ٢٣٠/٦٤، أن تبقي المسألة قيد الاستعراض المستمر، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة بصفة منتظمة تقارير عن المسائل المتصلة بجدول مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة خلال فترة البناء.

وفي الفقرة ٤ من الجزء الثاني - باء، من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تقديم دعم كاف في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى خدمات المؤتمرات، في حدود الموارد المتاحة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، لكفالة أدائها بسلاسة طوال فترة تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر. وفي الفقرة ٦ من الجزء نفسه، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يتشاور مع الدول الأعضاء بشأن المبادرات التي تؤثر في استخدام خدمات المؤتمرات ومرافق المؤتمرات.

وستقدّم الأمانة العامة تقريراً عن هذه المسألة.

#### ٤ - الإدارة الكلية المتكاملة

في الفقرة ٥ من الجزء الثالث من قرارها ٢٣٠/٦٤، كررت الجمعية العامة تأكيد ضرورة أن يكفل الأمين العام توافق التكنولوجيات المستخدمة في جميع مراكز العمل وأن يكفل سهولة استخدامها في جميع اللغات الرسمية؛ وفي الفقرة ٦ من الجزء نفسه، طلبت إلى الأمين العام إنجاز مهمة تحميل جميع وثائق الأمم المتحدة المهمة الأقدم عهداً في موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت بجميع اللغات الرسمية الست على سبيل الأولوية بحيث تتاح هذه المحفوظات للدول الأعضاء أيضاً بتلك الوسيلة.

وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ٨ من الجزء الثالث من قرارها ٢٣٠/٦٤، أن يواصل كفالة أن تتيح التدابير التي تتخذها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات للحصول على تقييم الدول الأعضاء لنوعية خدمات المؤتمرات المقدمة لها، باعتبار ذلك مؤشرا رئيسيا من مؤشرات أداء الإدارة، فرصا متكافئة للدول الأعضاء لتقديم تقييماتها باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وأن تُتخذ هذه التدابير بالامتثال التام لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في هذا الصدد، عن طريق لجنة المؤتمرات. وفي الفقرة ٩ من الجزء نفسه، طلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل بحث أفضل الممارسات والتقنيات فيما يتعلق بتقييم مدى رضا المستفيدين من الخدمات وأن يقدم تقارير إلى الجمعية العامة بصفة منتظمة عن النتائج التي يتم التوصل إليها.

وفي الفقرة ١٠ من الجزء الثالث من القرار نفسه، رحبت الجمعية العامة بالجهود التي تبذلها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات سعياً إلى الحصول على تقييم الدول الأعضاء لنوعية خدمات المؤتمرات المقدمة لها، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل بحث سبل مبتكرة للقيام على نحو منهجي باستخلاص وتحليل التعليقات الواردة من الدول الأعضاء ورؤساء اللجان وأمنائها بشأن نوعية خدمات المؤتمرات، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة عن طريق لجنة المؤتمرات. وفي الفقرة ١١ من الجزء نفسه، طلبت الجمعية إلى الأمين العام إبقاء الجمعية العامة على علم بالتقدم المحرز في مجال الإدارة الكلية المتكاملة.

وفي الفقرة ١٢ من الجزء الثالث من القرار نفسه، لاحظت الجمعية العامة مع القلق أن الأمين العام لم يدرج في تقريره عن خطة المؤتمرات معلومات بشأن الوفورات المالية التي تحققت نتيجة تنفيذ مشاريع الإدارة الكلية المتكاملة حسبما طلبت منه في الفقرة ٤ من الجزء الثالث من قرارها ٢٤٨/٦٣، وطلبت إلى الأمين العام أن يضاعف جهوده لغرض إدراج هذه المعلومات في تقريره المقبل عن خطة المؤتمرات. وفي الفقرة ١٣ من الجزء نفسه، أحاطت الجمعية علماً بالتوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره (A/64/166)، وطلبت إلى الأمين العام أن يكفل تنفيذها التام، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين عن طريق لجنة المؤتمرات.

وستقدم الأمانة العامة تقريراً عن هذه المسألة.

وفي الفقرة ٦٧ من القرار ٢٤٣/٦٤، أكدت الجمعية العامة ضرورة توشي مديري البرامج، ومراكز العمل الممولة من الموارد المدرجة تحت الباب ٢ من الميزانية البرنامجية، الفعالية والكفاءة في استعمال خدمات إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ولا سيما

فيما يتعلق بالأداء الفعال للإدارة العالمية لخدمات المؤتمرات، وطلبت إلى الأمين العام أن يضع آليات من شأنها أن تعزز المساءلة في هذا الصدد.  
وستقدّم الأمانة العامة تقريراً عن هذه المسألة.

## ٥ - المسائل المتعلقة بالوثائق والمنشورات

قررت الجمعية العامة، في الفقرة ١ من الجزء الرابع من قرارها ٢٣٠/٦٤، أن تصدر كوثائق بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة جميع التقارير التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان في دورتيه الرابعة والخامسة والمعلومات الإضافية التي قدمتها الدول قيد الاستعراض قبل اعتماد المجلس للنتائج، وطلبت إلى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض. وفي الفقرة ٢ من الجزء نفسه، قررت الجمعية أيضاً أن تصدر كوثائق بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة جميع التقارير التي اعتمدها الفريق العامل في توقيت ملائم قبل أن ينظر فيها المجلس وفقاً لقرارات الجمعية العامة ١١٧/٣٦ ألف المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ و ٢١١/٥١ ألف إلى هاء و ٢١٤/٥٢ و ٢٠٨/٥٣ ألف إلى هاء و ٢٦٥/٥٩، وطلبت إلى الأمين العام كفالة توفير الدعم اللازم لهذا الغرض.

وفي الفقرة ١٣ من الجزء الرابع من القرار ٢٣٠/٦٤، أعربت الجمعية العامة عن بالغ قلقها إزاء الارتفاع غير المسبوق في عدد الوثائق التي يتأخر تقديمها، مما يؤثر سلباً على سير عمل الهيئات الحكومية الدولية، وحثت الإدارات المقدّمة للوثائق على الالتزام التام بالمواعيد النهائية لتقديمها لبلوغ هدف التقيد بمواعيد تقديم الوثائق المحدد بنسبة ٩٠ في المائة.

وكررت الجمعية العامة، في الفقرة ٤ من الجزء الرابع من قرارها ٢٣٠/٦٤، تأكيد أهمية إصدار الوثائق للجنة الخامسة في حينها. وفي الفقرة ١١ من الجزء نفسه، أعربت الجمعية عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به فرقة العمل التي ترأسها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في المعالجة الإيجابية لمشكلة إصدار الوثائق للجنة الخامسة، وفي الفقرة ١٢، رحبت بمواصلة الجهود التي تبذلها فرقة العمل لتأمين عملية تقديم الوثائق من مختلف الإدارات المقدّمة لها بالأمانة العامة. وفضلاً عن ذلك، أقرت الجمعية، في الفقرة ١٥ من الجزء نفسه، بأنه يلزم الأخذ بنهج متعدد الشُعَب في اللجنة الخامسة لإيجاد حل للمشاكل المزمنة المتعلقة بالتأخر في إصدار الوثائق، وفي الفقرة ١٦ شجعت رئيسي اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على تعزيز التعاون بين هاتين الهيئتين في مجال الوثائق.

وستقدّم الأمانة العامة تقريراً عن هذه المسألة.



وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في الفقرة ٢٦ (التوصية الثانية) من تقريره عن استعراض خدمات المؤتمرات المتاحة لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩ (A/64/511)، بأن تضع شُعبة إدارة المؤتمرات، بالتعاون مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، استراتيجية تشمل مستويات الملاك الوظيفي الدائم المثلى اللازمة لتقديم مستويات خدمة مقبولة. وينبغي أن تأخذ الاستراتيجية في الاعتبار قدرة الإدارة برمتها، بما في ذلك وضع تقييم لأي من أوجه النقص في هذه القدرة، وللقدرة الزائدة في مراكز العمل الأخرى، كما في نيروبي وفيينا ونيويورك، واستخدام نظام الترجمة بمساعدة الحاسوب.

وستقدّم الأمانة العامة تقريراً عن هذه المسألة.

وفي الفقرة ٣٠ (التوصية الرابعة) من التقرير نفسه، أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تعدّ إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وثيقة تنظر فيها الجمعية العامة، تدمج المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحد الأقصى لعدد الكلمات ولعدد الصفحات، وتوضح عدد الكلمات في كل صفحة وعدد الصفحات في كل وثيقة من وثائق التقارير، بما في ذلك جميع الوثائق المقدمة من الأمانة العامة مباشرة باسم الهيئات الحكومية الدولية.

الوثائق: ستدرج الأمانة العامة هذه الوثيقة كمرفق للتقرير.

## ٦ - المسائل المتعلقة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ٢ من الجزء الخامس من قرارها ٢٣٠/٦٤، أن يواصل السعي إلى الحصول على تقييم الدول الأعضاء لنوعية خدمات المؤتمرات المقدمة لها، بوسائل منها الاجتماعات الإعلامية المعنية باللغات التي تعقد مرتين في السنة، وكفالة أن تتيح هذه التدابير فرصاً متكافئة للدول الأعضاء لتقديم تقييماتها باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وأن تتخذ هذه التدابير بالامتثال التام لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

ولاحظت الجمعية العامة مع التقدير، في الفقرة ٥ من الجزء الخامس من قرارها ٢٣٠/٦٤، التدابير التي اتخذتها الأمانة العامة لملاء الشواغر الحالية والمقبلة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، والمعلومات الواردة في الفقرات من ٨٧ إلى ٨٩ من تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/64/136)، وطلبت إلى الأمين العام أن ينظر في اتخاذ المزيد من التدابير الرامية إلى تخفيض معدل الشواغر في نيروبي وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

وفي الفقرة ٦ من الجزء الخامس من القرار نفسه، أعربت الجمعية العامة عن تقديرها للتدابير التي يتخذها الأمين العام، وفقا لقراراتها، لمعالجة مسألة التعويض عن الموظفين المتقاعدين في دوائر اللغات، وطلبت إلى الأمين العام مواصلة وتكثيف جهوده في هذا المجال، بما في ذلك تعزيز التعاون مع المؤسسات التي تقوم بتدريب المتخصصين في اللغات لتلبية احتياجات الأمم المتحدة من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

وفي الفقرة ٧ من الجزء الخامس من القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء امتحانات تنافسية لتعيين موظفي اللغات في وقت مبكر بما فيه الكفاية من أجل ملء الشواغر الحالية والشواغر التي تحدث في المستقبل في دوائر اللغات في الوقت المناسب، وإبلاغ الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين بالجهود المبذولة في هذا الصدد.

وفي الفقرة ٨ من الجزء الخامس من القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام مواصلة العمل على تحسين دقة ترجمة الوثائق إلى اللغات الرسمية الست، مع إيلاء أهمية خاصة لجودة الترجمة. وفي الفقرة ٩ من الجزء نفسه، طلبت كذلك إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لتحسين نوعية الترجمة بجميع اللغات الرسمية الست، وخاصة بالنسبة للترجمة التعاقدية، وأن يقدم إليها تقريراً عن ذلك في دورتها الخامسة والستين.

وفي الفقرة ١٠ من الجزء الخامس من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يزود جميع مراكز العمل بما يكفي من الموظفين بالرتب الملائمة، من أجل كفالة مراقبة نوعية النصوص المترجمة خارج المنظمة على نحو ملائم، مع المراعاة الواجبة لمبدأ المساواة في الرتب مقابل العمل المتساوي.

وفي الفقرة ١١ من الجزء الخامس من القرار، أحاطت الجمعية العامة علماً بالمعلومات المتعلقة بأثر الاستعانة بـ مترجمين شفويين مستقلين على نوعية الترجمة الشفوية في جميع مراكز العمل، الواردة في الفقرات ٨١ إلى ٨٦ من تقرير الأمين العام (A/64/136)، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن هذه المسألة عن طريق لجنة المؤتمرات.

وفي الفقرة ١٢ من الجزء الخامس من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مراكز العمل الرئيسية في مجال أداء مهام مراقبة نوعية الترجمات التحريرية التعاقدية، بما في ذلك عن الاحتياجات المتصلة بعدد الموظفين اللازمين لأداء هذه المهمة ورتبهم الملائمة.

وستقدم الأمانة العامة تقريراً عن هذه المسألة.

٧ - تنظيم الأعمال

شجعت الجمعية العامة لجنة المؤتمرات، في الفقرة ٢٠ من الجزء الثاني - ألف من قرارها ٢٨٣/٥٧ بء، على إبقاء إجراءات مشاركة المراقبين في أعمال اللجنة قيد الاستعراض المستمر.

٨ - اعتماد التقرير

---